الابير نعم للجمعة برفع يوم الجمعة بناء على وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان
مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله • وما ليل المطي بنائم • ومنع المبرد من نحو ولكن احسن ما
يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج
وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية

قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابطه
كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتداء
لان الواو بمعنى مع وكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير
الخبر فكذا مع الواو التي بمعناها فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف
خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتداء لم يكن خبرا • فان قيل يجوز ان يكون رفع
ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه
على ما يجي في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل
الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد
معك كما تقول زيد عندك • وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان
وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما
قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر
ولو جاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير
الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما بان ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد
مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا ان الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا
التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم
وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف عليه
في وجوب حذف خبره ... والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة
وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان
ولي معطوفا على مبتداء فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا
عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول نحو زيد والريح يباريها ...
خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير
المومنين رضي الله عنه هم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لان الخبر ضميرهما والبصريون
يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه
بالاتفاق ويجوز وهنا على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح عندهم ككل رجل وضيعته
ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدا عن المعطوف فيطابقهما الخبر
كما تقال راكب الناقة طليحان وقولك مقاتل زيد قويان **قوله ولعمرك لافعلن** كذا ضابطه
كل مبتداء في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجي في باب القسم فان
تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد

وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى • ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله • وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال الاصلي نحو لعمرك لتفعلن • وقد
ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام
نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرناه قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق
ليس بوجه لان الامرين ... الدال على تعيين الخبر والسد بشي اخر مسده حاصلان فوجب
الحذف • ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبرا
دون ساير ما تقدم مما سد مسد الخبر **ثم اعلم** ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدا
وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول
وقد يعرفان وينكران بشرط الفايدة نحو الله الهنا وتمرة خير من زنبور • ولا يخبر
بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك • واقصد رجلا خير منه ابوه
كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فما الفايدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد
في نحو اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعروف وهذا الذي جهله المخاطب
لا ذات زيد فلا يضر تعريف الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتداء وحمله عليه لا نفس
الخبر لكنه جي بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا • لان الاصل كون
المسند اليه معلوما • وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من
التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما جردناه مما يطرأ
ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل وكان نكرة • وانما كان الاصل
في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل
مختص بكونه مسندا اعتبر فضل الاسناد لازما له دون الاسم • واما قول النحاة اصل
الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشي لان المسند ينبغي ان يكون معلوما
كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول
في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته • واذا تعددت
المبتدات نحو زيد ابوه اخوه عمه ابنته ضهر جارية سيدها صديقها قادم اليه فالمبتدا الاخير
مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقها قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول
فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات
الى ضمير ما يتلوه الا المبتدا الاول • وان لم تضف المبتدات كل واحد منها الى ضمير ما قبله
فانك تاتي بالعوايد بعد خبر المبتداء الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدات وهكذا على
الترتيب • وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده في داره بامره معها فكانك
قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا
عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو داره مشتملة
على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطه بامره فكانك قلت زيد عمرو
داره مشتملة على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم جعل
هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها وكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد معها

Copyright © King Saud University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)